

Distr.: Limited
14 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البند 34 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

إسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتسوانا، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصومال، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان: مشروع قرار منقح

الحالة في ميانمار

إن الجمعية العامة،

إنه تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹⁾،

وإنه تشير إلى قراراتها ذات الصلة بشأن ميانمار، وقرارات مجلس حقوق الإنسان، بما فيها القرار الأخير 21/46 المؤرخ 24 آذار/مارس 2021، الذي اتُخذ بتوافق الآراء، وكذلك بيان مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار المؤرخ 4 شباط/فبراير 2021، وبيان رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار المؤرخ 10 آذار/مارس 2021⁽²⁾، والإفادات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار في 1 و 30 نيسان/أبريل 2021،

وإنه تعرب عن بالغ القلق بشأن إعلان القوات المسلحة لميانمار حالة الطوارئ في 1 شباط/فبراير 2021 والإجراءات اللاحقة المتخذة ضد الحكومة المدنية المنتخبة، والتي تؤثر أيضا على الاستقرار

(1) القرار 217 ألف (د-3).

(2) S/PRST/2021/5.



الإقليمي، وإذ تؤكد دعوتها المستمرة لميانمار إلى العمل وفقاً لمبدأ الالتزام بسيادة القانون، والحكم الرشيد، ومبادئ الديمقراطية والحكم الدستوري، واحترام الحريات الأساسية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، على نحو ما ينص عليه أيضاً ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا⁽³⁾،

وإذ تؤكد تأييدها القوي للدور المركزي الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا واستمرار انخراطها البناء مع ميانمار على نحو إيجابي في تيسير التوصل إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار وسبل عيشه، وإذ ترحب بانعقاد اجتماع قادة الرابطة في 24 نيسان/أبريل 2021 وبنجاحه، في أمانة الرابطة، آخذة في اعتبارها على وجه الخصوص بيان رئيس الرابطة بشأن اجتماع القادة وتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع⁽⁴⁾،

وإذ ترحب بالبيانين الصادرين عن رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 1 شباط/فبراير و 2 آذار/مارس 2021، اللذين أشار فيهما إلى المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الرابطة، ولا سيما مبدأ الديمقراطية، والتمسك بسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأهاب فيهما بجميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تسعى إلى إيجاد حل سلمي من خلال الحوار البناء والمصالحة العملية حفاظاً على مصالح الناس وسبل عيشهم،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الاحتجاز والتوقيف التعسفيين للرئيس وبين مينت، ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي، وغيرهم من مسؤولي الحكومة والسياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأفراد المجتمع المدني والخبراء الأجانب وغيرهم،

وإذ تدین بقوة استخدام القوة المميته والعنف، الذي أدى إلى وقوع إصابات ووفيات في حالات عديدة، ضد المتظاهرين السلميين، وكذلك ضد أفراد المجتمع المدني والنساء والشباب والأطفال وغيرهم، وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء القيود المفروضة على العاملين في المجال الطبي والمجتمع المدني وأعضاء نقابات العمال والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، والأشخاص الذين يحمون حقوق الإنسان ويعززونها، وإذ تدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء سلامة وحقوق جميع الرعايا الأجانب في ميانمار،

وإذ تعرب عن دعمها المطلق لعملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار وضرورة التمسك بالمؤسسات والعمليات الديمقراطية والامتناع عن العنف والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، **وإذ تنوه** في هذا السياق بمختلف المبادرات والحركات والهياكل الرامية إلى التعبير عن إرادة الشعب العازم على أن يرى السلام والديمقراطية يعمان ميانمار،

وإذ تشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي سلمي طويل الأجل في ميانمار، بما في ذلك العودة إلى طريقها نحو الانتقال الديمقراطي والمصالحة الوطنية من خلال حوار شامل وسلمي بين جميع الأطراف، وفقاً لإرادة شعب ميانمار ومصالحه،

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2624, No. 46745

(4) A/75/868، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد دعمها للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار وجهودها الرامية إلى الحفاظ على التواصل والانخراط البناء مع جميع الأطراف المعنية في ميانمار، وإذ ترحب بالإحاطة التي قدمتها في 26 شباط/فبراير 2021، وإذ تكرر طلبها إليها أن تواصل تقديم تقارير إلى الجمعية العامة حسبما تقتضي الحالة على أرض الواقع،

وإذ يساورها القلق إزاء حالة حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وأقليات أخرى في ميانمار، بمن فيهم المنتمون إلى أقلية الروهينغيا المسلمة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضدهم وحقوقهم المتصلة بمركز المواطنة، وإذ تكرر تأكيد مسؤولية القوات المسلحة لميانمار عن احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في ميانمار،

وإذ تعرب عن قلقها مما تطرحه التطورات الأخيرة من تحديات خطيرة خاصة أمام العودة الطوعية والأمن والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغيا وجميع المشردين داخليا، بمن فيهم المشردون منذ 1 شباط/فبراير 2021، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين، وعلى أن تمتنع القوات المسلحة لميانمار عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تشريد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى، داخليا وعبر الحدود،

وإذ يساورها القلق إزاء النزاع الدائر في ولايات كاشين وكاين وراخين وشان وتشين الجنوبية بين القوات المسلحة لميانمار وغيرها من الجماعات، وإزاء استمرار الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبتها القوات المسلحة لميانمار،

وإذ تشير إلى ولاية آلية التحقيق المستقلة لميانمار المتمثلة في استقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وإعداد ملفات من أجل تيسير الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة والتعجيل بها، وفقا لمعايير القانون الدولي،

وإذ تدعو بأشد العبارات في هذا السياق العنف المفرط والمميت الذي مارسته القوات المسلحة لميانمار منذ 1 شباط/فبراير 2021، وإذ تشدد على مبدأ مسؤولية القيادة،

وإذ تشيد بالدور الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في معالجة محنة أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار، بوسائل منها الشروع في تدابير لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم،

وإذ تلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقا في الجرائم المدعى ارتكابها التي يشملها اختصاص المحكمة ضمن الحالة في بنغلاديش وميانمار، وإذ تلاحظ أيضا أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 23 كانون الثاني/يناير 2020 في القضية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها⁽⁵⁾،

وإذ تعيد تأكيد دعمها لشعب ميانمار والتزامها الراسخ بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها،

(5) القرار 260 ألف (د-3).

- 1 - **تطلب** من القوات المسلحة لميانمار احترام إرادة الشعب كما عبرت عنها بحرية نتائج الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وإنهاء حالة الطوارئ، واحترام جميع حقوق الإنسان لجميع سكان ميانمار، والسماح بالانتقال الديمقراطي المستديم لميانمار، بما في ذلك فتح البرلمان المنتخب ديمقراطياً والعمل على انضواء جميع المؤسسات الوطنية، بما فيها القوات المسلحة، ضمن حكومة مدنية شاملة تماماً تمثل إرادة الشعب؛
- 2 - **تطلب أيضاً** من القوات المسلحة لميانمار الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرئيس وين مينت، ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي، وغيرهما من مسؤولي الحكومة والسياسيين وجميع الذين احتجزوا أو اتهموا أو قبض عليهم تعسفاً، بما في ذلك ضمان وصولهم المشروع إلى العدالة، وإشراك ودعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا على نحو بناء بغية إقامة حوار شامل وسلمي بين جميع أصحاب المصلحة من خلال عملية سياسية يقودها ويملك زمامها شعب ميانمار لاستعادة الحكم الديمقراطي؛
- 3 - **تطلب** من ميانمار التنفيذ السريع لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه في اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في 24 نيسان/أبريل 2021 لتيسير التوصل إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار وسبل عيشه، وتحقيقاً لهذه الغاية، تطلب من جميع الجهات المعنية في ميانمار أن تتعاون مع الرابطة والمبعوث الخاص لرئيسها، وتعرب عن دعمها لهذه الجهود؛
- 4 - **تطلب** من القوات المسلحة لميانمار أن توقف فوراً جميع أشكال العنف ضد المتظاهرين السلميين، فضلاً عن أفراد المجتمع المدني والنساء والشباب والأطفال، وغيرهم، وإنهاء القيود المفروضة على العاملين في المجال الطبي والمجتمع المدني وأعضاء النقابات العمالية والصحفيين والإعلاميين، والقيود على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛
- 5 - **تطلب أيضاً** من القوات المسلحة لميانمار التعاون الكامل مع المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بميانمار وتيسير زيارتها فوراً دون إبطاء، وتشجع على تكامل عملها مع عمل المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتدعو في هذا الصدد إلى كفالة الوصول إلى الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات والآليات المعنية بحقوق الإنسان والاتصال بها دون معوقات أو خوف من الانتقام أو ترويع أو اعتداء؛
- 6 - **تدعو** إلى إتاحة إمكانية الوصول لدواع إنسانية بأمان ودون معوقات إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم المحتجزون، والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك من الأمم المتحدة ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية المعني بإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات الأخرى، وتدعو إلى احترام سلامة المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي؛
- 7 - تشير، تمشياً مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أيده مجلس الأمن في قراره 2532 (2020) المؤرخ 1 تموز/يوليه 2020، إلى ضرورة تخفيف حدة العنف، وتطلب في هذا الصدد من جميع الدول الأعضاء منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار؛
- 8 - تطلب من ميانمار أن تواصل العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في السعي إلى إيجاد حل سلمي مستدام للأزمة السياسية الراهنة، مع مراعاة الدور الهام للرابطة في مواصلة مساعدة ميانمار في انتقالها إلى الديمقراطية؛

9 - **تقرر** إبقاء المسألة قيد نظرها، استنادا في جملة أمور إلى تقارير الأمين العام والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، وحسبما تبرر الحالة على أرض الواقع.
